

21 سبتمبر/أيلول 2001

رقم الوثيقة : MDE 15/087/2001 – بيان صحفي رقم 168

إسرائيل/الأراضي المحتلة : إنهاء الحصار (الإغلاق) وجود مراقبين دوليين لحقوق الإنسان ضرورة حيوية

جددت منظمة العفو الدولية اليوم دعوتها لإرسال مراقبين دوليين ووضع حد لعمليات الإغلاق واحترام القانون الإنساني الدولي في الأراضي التي تحتلها إسرائيل. وتأتي الدعوة عقب زيارة مدتها 10 أيام قام بها إلى إسرائيل والأراضي المحتلة في سبتمبر/أيلول مندوبون عن منظمة العفو الدولية وعقب مقتل فلسطينيين ومستوطنة إسرائيلية.

وعلق المندوبون قائلين إن "عمليات الإغلاق تمثل عقاباً جماعياً للفلسطينيين في الأراضي المحتلة باسم الأمن".

وقال المندوبون "لا تصل الأغذية الأساسية والماء وقد توفي فلسطينيون مع تزايد صعوبة الوصول إلى المستشفيات. وتندم فعالية عمليات الإغلاق في وقف محاولات الذين يريدون القيام بعمليات تفجير في أماكنهم المرور مشياً على الأقدام. كما أنها تزيد ببساطة من حالة الفقر واليأس وتُشعر السكان بأن لا مستقبل لهم ولا إمكانية في حياة أفضل".

وخلال الزيارة، انتقل المندوبون في سيارة عبر الطرقات شبه المهجورة حيث تم سد جميع الطرقات الفرعية المؤدية إلى القرى الفلسطينية إما بالتراب أو بالكتل الخرسانية. وانتقلوا في سيارات أجرة فلسطينية سلكت تحويلات متعرجة طوها عدة كيلومترات للالتفاف على طريق طوله كيلومتر واحد محظور على الفلسطينيين سلوكه.

وفيما يتعلق بعمليات القتل التي وقعت منذ وقف إطلاق النار في 18 سبتمبر/أيلول، شدد المندوبون على أن قتل المدنيين، الفلسطينيين منهم أو الإسرائيليين، ممنوعاً باتاً بموجب القانون الدولي.

وشهد مندوبو منظمة العفو الدولية عملية إطلاق نار إسرائيلية متهورة لم تكن رداً على أية هجمات فلسطينية. ففي 16 سبتمبر/أيلول أطلق الجيش الإسرائيلي النار باتجاه مندوبي منظمة العفو الدولية ومرصد حقوق الإنسان بينما كانوا يتفحصون مواقع بيوت هُدمت مؤخراً تبعد 100 متر عن الحدود مع مصر. ولم تُطلق أي نيران من المناطق الفلسطينية في حينه.

وفي اليوم التالي، 17 سبتمبر/أيلول وبالقرب من نقطة التفتيش عند معبر إريتر، أطلق الجنود الإسرائيليون النار طوال اليوم في اتجاه سيارات الأجرة التي تُقل الفلسطينيين وتلك التي تعبر الحدود مع إسرائيل. وكان مندوبو منظمة العفو الدولية من بين الذين وجدوا أنفسهم في وسط الأعيرة النارية. ومرة أخرى لم يبد أنها جاءت رداً على نيران فلسطينية.

وقالت منظمة العفو الدولية إنه "لا بد من إرسال مراقبين دوليين بينهم عناصر لرصد حقوق الإنسان إلى الأراضي المحتلة لضمان احترام القانون الإنساني الدولي وإجراء تحقيق في كل عملية قتل".

انتهى